مركز حمورابي

تسليح الغذاء يعود بشكل مميت

تسليح الغذاء يعود بشكل مميت (عودة قاتلة لاستخدام الغذاء كسلاح) كيفية مكافحة إحياء التكتيك القديم

بقلم زاك هيلدر، ومايك إسبي، ودان جليكمان، ومايك يوهانس، وديفري بوغنر فورويرك
ترجمة: صفا مهدي

مركز حمورابي للبحوث و الدراسات الاستراتيجية

1 نيسان **2024**

حقوق النشر محفوظةلمركز حمورابي للبحوث و الدراسات الاستراتيجية

لا يجوز نشر أي من هذه الأبحاث و الدراسات و المقالات إلا بموافقة المركز, و يجوز الإقتباس بشرط ذكر المصدر كاملاً , و ليس من الضروري أن تمثل المقالات و الأبحاث و الدراسات و الترجمات المنشورة وجهة نظر المركز , وإنما تمثل وجهة نظر الباحث.

إن الغذاء يمثل سلاحًا في الحروب، وبالمثل كالأسلحة النووية، فإن استخدام الغذاء كوسيلة للتسليح قد يتسبب في وفيات جماعية بين المدنيين وفي أعمال قتل مروعة لا يمكن تصورها، مما يثير انتقادات أخلاقية مفهومة بشدة. ومع ذلك، في الواقع، يتم استخدام تسليح الغذاء بشكل منتظم في الحروب، وأصبح هذا الأمر أكثر خطورة في العصر الحالي بما لم يكن عليه في السابق.

الصراع طويل الأمد كان دائمًا من بين العوامل الرئيسية لانتشار الجوع في العالم. يُظهر هذا النمط الدائم بشكل مأساوي اليوم في أماكن مثل قطاع غزة وهايتي والسودان، حيث يجد الملايين من المدنيين أنفسهم الآن على حافة المجاعة. الصلة بين الصراع والجوع تأتي جزئياً من خلال تسليح الغذاء، وهو أسلوب في الحرب يستخدم لتعطيل الإمدادات الغذائية الحيوية بالقوة (أو التهديد بذلك)، من خلال نهب وتدمير المزارع، والتلاعب بالإمدادات الغذائية لتحقيق السيطرة السياسية المحلية، وفرض الحصار والمحاصرة لإحداث المجاعة في السكان المحاصرين. يُعد الصراع الدائر في سوريا واحدًا من أمثلة تسليح الغذاء، حيث شن نظام بشار الأسد ما أسماه "حملة المجاعة لفرض الاستسلام"، التي تهدف إلى منع دخول الطعام إلى المناطق التي يشتبه في أنها تحتوي على المعارضة. في اليمن، استهدف المتقاتلون الإنتاج الزراعي وأعاقوا التجارة الغذائية المحلية، وعاثوا فسادًا في المساعدات الإنسانية.

لكن منذ غزو أوكرانيا في عام 2022، نقلت روسيا الأداة إلى مستوى جديد. لا يستهدف الكرملين القدرة الزراعية لأوكرانيا فحسب، بل يهدد أيضًا الإمدادات الغذائية العالمية الأوسع. وفي اقتصاد عالمي مترابط، يمكن أن يؤثر تسليح الأغذية في منطقة واحدة على الأمن الغذائي للجميع. لقد استغلت موسكو هذا الاعتماد المتبادل، وتعمدت تعطيل الإمدادات الغذائية لتعزيز الأهداف العسكرية للكرملين. على مدار الحرب، فرضت موسكو قيودًا على التصدير، وحصرت البحر الأسود، وقصفت مخزونات الحبوب - مما أدى إلى سحق الصادرات الزراعية الأوكرانية، واكتساب نفوذ على الدول المستوردة المحايدة، واختبار العزم الغربي في هذه العملية.

بداية الغزو شهدت ارتفاعًا كبيرًا في أسعار المواد الغذائية على مستوى العالم، حيث وصلت إلى أعلى مستوى لها على الإطلاق. حتى اليوم، ما زالت تضخم أسعار الغذاء وتقلباتها تؤثر بشدة على البلدان ذات الدخل المنخفض. تعتبر صدمة الحرب لإنتاج الزراعة والتجارة من بين العوامل الرئيسية لأزمة الغذاء العالمية، التي زادت من الجوع الحاد العالمي بشكل كبير تقريبًا منذ عام 2020، مما أضعف وضع ما يقرب من 333 مليون شخص وجعلهم عرضة للمجاعة .

تمثل هذه الصدمة لنظام الغذاء العالمي فرصة للتعاون العالمي من أجل وضع حد لأحد أكثر أشكال السلاح المخزية والمدمرة للبشرية. ولهذا الغرض، ينبغي للمجتمع الدولي بقيادة واشنطن السعي إلى تحقيق معاهدة دولية تحظر تسليح الغذاء. يعتبر التفاوض والتصديق على المعاهدات تحديًا كبيرًا، ولكن هذا التحدي هو الذي يمنح المعاهدات الوزن والقوة السياسية والأخلاقية. يتطلب أي اتفاق دولي مشاركة الجميع، بدءًا من المواطنين العاديين إلى قادة العالم، في تقدير خطر تسليح الغذاء، وفي حال نجاح المفاوضات، سيكون من الضروري التزام قانوني بالتخلي عن هذه الممارسة الخطيرة.

"الغذاء سلاح "

في عام 1974، أطلق وزير الزراعة الأمريكي إيرل بوتز تصريحًا جريئًا والذي يعتبر الآن مثيرًا للجدل في مقابلة له مع مجلة تايم: "الغذاء سلاح، وهو الآن جزء من أدواتنا التفاوضية الرئيسية". وفي سياق الحرب الباردة، اعتبر بوتز الفائض الزراعي الأمريكي أداة للضغط يمكن أن تستخدمها واشنطن في البلدان النامية: إما من خلال المعونة الغذائية أو التجارة بمقابل تنازلات سياسية. لقد لاحظت مقالة تايم نفسها، "قد تكون هذه سياسة قاسية، ولكن واشنطن قد لا تشعر بأي التزام بمساعدة الدول التي كانت دائمًا منافسة لها بشكل قوي." .استند بوتز إلى مفهوم قديم منذ الثورة الزراعية، ألا وهو أن الطعام يمنح القوة لأولئك الذين يسيطرون عليه، ويجعل أولئك الذين لا يملكونهم عرضة للضعف. واستغلال هذا الضعف - مثل فرض الحصار على السكان المدنيين للخصم وتجويعهم - يعتبر تسليحًا للغذاء .

الطعام هو بالفعل سلاح، ولم يكن بوتز أول مسؤول عام يصرح به بوضوح. طوال الحرب الأهلية الروسية، من 1917 إلى 1922، كان القادة البلشفيون مهووسين بالحصول على الحبوب وتوزيعها. قدمت المجاعات في جميع أنحاء أوروبا الشرقية - في البداية نتيجة غير مقصودة للحرب الأهلية والانهيار المجتمعي - للبلاشفة مثل هذا النفوذ على المعارضة المحلية لدرجة أنهم فكروا في رفض المساعدات الغذائية من إدارة الإغاثة الأمريكية، وأخبروا الأمريكيين صراحة أن «الطعام سلاح». خلال الحرب العالمية الثانية، كانت القوة النسبية لإنتاج الغذاء في الولايات المتحدة حاسمة في جهود الحلفاء الحربية، لدرجة أن مكتب معلومات الحرب الأمريكي روج لتقنين الغذاء بشعار مذهل: "الغذاء سلاح. لا تضيعه! "

قبل الحرب العالمية الثانية، كانت آثار التسليح الغذائي محلية النطاق، حيث كان الأمن الغذائي إلى حد كبير دالة على الإمدادات الغذائية المحلية أو الإقليمية. ولكن عندما أصبحت أنظمة الغذاء الإقليمية منسوجة في نظام عالمي مترابط، تصور بوتز شيئًا أكبر: الهيمنة الأمريكية على تجارة الغذاء العالمية كأداة للحرب الاقتصادية والسياسية. لقد فشل في توقع أن الاعتماد المتبادل العالمي جعل استهداف الدول الفردية غير ممكن.

في عام 1980، جربت الولايات المتحدة اقتراح بوتز لأول مرة عندما فرضت حظرًا على تصدير الحبوب إلى الاتحاد السوفيتي. لكن هذه الخطة فشلت، حيث وجدت موسكو بسرعة موردين بديلين، وتعرضت إدارة الرئيس كارتر لانتقادات شديدة على الصعيدين السياسي والمحلي. رغم ذلك، قدمت تجربة الولايات المتحدة مع ما يسمى "سلاح الغذاء" درسًا مظلمًا: إن فرض قيود على تجارة المواد الغذائية يمكن أن يتسبب في عواقب خطيرة وغير متوقعة. أصبح واضحًا أن الديمقراطية الليبرالية التي تدير النظام الدولي لا يمكن أن تستخدم مثل هذه الأدوات الغير دقيقة، التي من الممكن أن تضر بالحلفاء والمجتمع الداخلي بنفس قدر الضرر الذي قد تلحقه بالهدف المقصود .

مع ذلك، فإن الرئيس الروسي فلاديمير بوتين لا يقتصر عن استخدام مثل هذه السياسات بشكل محدد. يعتقد بوتين أن العالم المضطرب يعزز قوته النسبية، ويحمي نظامه، ويساعده على تحقيق أهدافه العسكرية. فقد أظهرت تصرفات الكرملين أن الدولة الواحدة يمكن أن تؤثر بشكل كبير في أسعار الغذاء، وتسبب أضرارًا هائلة للجياع في مختلف أنحاء العالم.

الفشل في الحكم

في مواجهة تسليح الغذاء على المستوى العالمي، يواجه الغرب نقصًا في الأدوات لردع الدول المارقة. فالقانون الدولي الإنساني، الذي تم وضعه بشكل رئيسي في أوائل القرن العشرين، لم يتبنى النظام الغذائي العالمي المترابط الحالي. ولا تمنع اتفاقيات التجارة الزراعية الحالية استخدام قيود التصدير كأدوات قسرية. بالإضافة إلى ذلك، يسمح القانون الدولي للبحارة بفرض الحصار طالما أن المساعدات الإنسانية غير مقيدة. وحتى اتفاقيات جنيف التي تحظر تجويع المدنيين كأسلوب للحرب، تشمل استثناءات ونقاط غموض، مثل عندما يكون التجويع غير مقصود أو عرضي لأهداف عسكرية.

إن من الصعب إثبات النية في خضم الصراع، ولا صلة له إلى حد كبير بالمدنيين الذين يعانون من العواقب. التكتيك الذي يجلب المجاعة بشكل عرضي أو غير متوقع للسكان المدنيين للعدو وبالتالي يمنح بعض الميزة العسكرية غالبًا ما لا يمكن تمييزه عن أكثر الاستخدامات المتعمدة للأغذية كسلاح. إن تعقيد النظام الغذائي والحرب نفسها تجعل النية التحليلية أكثر صعوبة. فإذا دمرت كييف صادرات روسيا من القمح والأسمدة لإلحاق الضرر بالاقتصاد الروسي، فمن المؤكد أن الكثيرين سيجادلون بأن مثل هذا السلوك مقبول، حتى لو تعرض العديد من المدنيين خارج منطقة الصراع للأذى في هذه العملية .
تهدف الاتفاقات الدولية القائمة إلى حماية المدنيين في خط النار، وليس الحذر من التهديدات المنهجية للمدنيين في جميع أنحاء العالم. في نظام غذائي مترابط، فإن تعطيل الإمدادات الغذائية الحيوية هو تسليح الغذاء، بغض النظر عن النية .

إذا تم الحكم على تسليح الغذاء من خلال نتائجه بدلاً من الدوافع المتصورة للجناة، فإن الدول التي توافق على حظر هذه الممارسة ستكون أكثر تقييدًا في كيفية شن الحرب. إذا كانت النية غامضة، كما هو الحال مع تسليح الغذاء الحديث، فمن المعقول إنكارها .

للتقييد المفيد لاستخدام الغذاء كسلاح، يجب أن تقترن المعايير القوية المناهضة لهذه الممارسة بقواعد جديدة والتزامات صريحة.

قضية المعاهدة

يحتاج اعتراض المجتمع الدولي الأخلاقي الطويل الأمد على التجويع كأسلوب من أساليب الحرب إلى آلية جديدة للتنفيذ والمساءلة: معاهدة تحظر استخدام الغذاء كسلاح. من الناحية المثالية، ستتضمن المعاهدة أربعة اتفاقيات أو بروتوكولات. الأول سيكون له تعريف وحظر استخدام الغذاء كسلاح في الصراع. أما الثاني فيشمل استخدام القيود المفروضة على الصادرات كأداة للقسر الاقتصادي. والثالث سيعزز التزام المجتمع الدولي بمنع حدوث أزمات غذائية. والرابع سيشجع الدول الأعضاء على تمويل البحث والتطوير الذي سيساعد البلدان على تنويع سلاسل إمداداتها الغذائية، مما يقلل من ضعفها أمام تسليح الغذاء.

ولتحسين حماية المدنيين في الصراعات، سيتعين على المعاهدة أن توضح أنه لا يوجد غرض عسكري مشروع للهجمات على الغذاء أو وسائل إنتاجه. وتنص المعاهدة على وجوب معاملة الأراضي والمرافق التي تستخدم أساسا في الإنتاج الزراعي أو التخزين الزراعي على أنها مناطق منزوعة السلاح. سيحمل المقاتلين المسؤولية الصريحة عن الإمدادات الغذائية المدنية في الأراضي التي يسيطرون عليها، مما يتطلب من الأطراف تقديم مساهمات عينية أو مالية كافية لبرنامج الغذاء العالمي، وكالة الأمم المتحدة المكلفة بتقديم المساعدات الغذائية في جميع أنحاء العالم، كتكلفة لشن الحرب. التدخل العسكري في التجارة والجزاءات الاقتصادية والسياسة التجارية هي جميع أشكال تسليح الغذاء العالمي، ويجب أن تتناول المعاهدة كل من هذه الأدوات.

إن مبادرة حبوب البحر الأسود، والتي تعتبر اتفاقية بين أوكرانيا وروسيا وتركيا لرفع الحصار الروسي المؤقت عن أوكرانيا واستئناف صادرات الحبوب عبر المياه الدولية للبحر الأسود،تعتبر نموذجًا مفيدًا لمنع التدخل العسكري في تجارة الأغذية. في يوليو 2022، تأسست المبادرة مركز تنسيق مشترك بين الأطراف والأمم المتحدة لإدارة المرور الآمن لشحنات الغذاء داخل وخارج البحر الأسود. يقوم المركز بمراقبة الشحنات مباشرة لضمان عدم إساءة استخدام المبادرة للأغراض العسكرية. يمكن لمعاهدة تحظر تسليح الأغذية أن تجسد هذا النموذج في إطار مؤسسي. في حالة نشوب الحرب، يُطلب إنشاء مراكز تنسيق مشتركة بمشاركة الأمم المتحدة لرصد تدفق الإمدادات الغذائية وضمان عدم تحويلها أو استغلالها لأغراض عسكرية .
تُعد الجزاءات الاقتصادية أيضًا شكلًا من أشكال تسليح الأغذية، سواء كانت عن طريق القصد أو بدونه. بذلت الدول الغربية جهودًا كبيرة لحماية الإمدادات الغذائية رغم فرضها لعقوبات على روسيا، إلا أن الأسواق الغذائية تأثرت بسبب ظاهرة "الامتثال المفرط"، أو تجنب الشركات الخاصة المخاطر من خلال الالتزام بقواعد العقوبات. يمكن لمعاهدة تحظر تسليح الأغذية أن تستفيد من هذه التجارب وتوفر إطارًا للتنفيذ الشامل لمعالجة مشكلة الامتثال المفرط، بالإضافة إلى توجيهات للاستجابة للجزاءات الاقتصادية بشكل فعال.

وأخيرا، تشكل القيود المفروضة على تصدير المواد الغذائية والأسمدة الخطيرة خطرا جسيما ومستمرا على الأمن الغذائي العالمي. تميل قيود التصدير إلى أن تكون معدية، مما يثير الذعر في الشراء وتكديس الطعام المحلي في عملية تشبه إدارة البنوك. وبالتالي، يمكن لقوة زراعية كبيرة ومعادية، كما فعل الكرملين، أن تخنق إمدادات صادراتها، مما يؤجج التضخم وتقلب الأسعار، قبل أن تعود إلى الأسواق العالمية لبيع الأغذية والمدخلات بأسعار باهظة أو ممارسة ضغوط سياسية على البلدان المستوردة للأغذية اليائسة للحصول على إمدادات ميسورة التكلفة. ولهذا السبب، ينبغي أن تحظر معاهدة تسليح الأغذية على البلدان التي تنتج كميات كبيرة من الأغذية والأسمدة فرض قيود على تصدير تلك السلع.

ينبغي للأطراف في المعاهدة أن تسعى إلى التخفيف من ضعف العالم النامي المتزايد أمام تسليح الأغذية. فالأزمات الغذائية الناجمة عن وباء كوفيد-19 والكوارث المناخية تجعل بعض البلدان أكثر عرضة للتسليح الغذائي، ولذلك يتعين على الأطراف في المعاهدة الالتزام بمنع ومواجهة تلك الأزمات. يمكن تحقيق ذلك من خلال تقديم التزامات مالية إضافية للمؤسسات المتعددة الأطراف مثل برنامج الأغذية العالمي، وكذلك لصندوق بحوث جديد يهدف إلى تعزيز إمدادات الأغذية في العالم النامي .

قد تبدو معاهدة عالمية تحظر تسليح الغذاء طموحة للغاية، ولكن لكل دولة مصلحة في حظر تسليح الغذاء. فمن خلال حظر تسليح الأغذية، يمكن للولايات المتحدة، والصين، وغيرها من الدول أن تحمي مصالحها الأمنية والاقتصادية وتعزز الاستقرار العالمي. وبالنسبة للبلدان النامية التي تتأثر بشدة بتسليح الأغذية، فإن دعمها لهذه المعاهدة يعني تقوية موقفها وحماية مواطنيها من الآثار السلبية لهذه الممارسات .
تواجه مخاطر تسليح الأغذية تحديات جديدة تتطلب استجابة عالمية. يجب على قادة العالم التعاون معًا لإزالة هذا السلاح من الساحة الدولية والحد من تداعياته السلبية. إن الترابط الغذائي العالمي يجعل هذا الأمر ضروريًا أكثر من أي وقت مضى، حيث يمكن أن يؤدي تسليح الأغذية إلى نشوء عالم أكثر جوعًا وعنفًا.

مركز حمورابي للبحوث و الدراسات الاستراتيجية

أسس مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية في،18-11-2006 بمدينة بابل(الحلة)، كمركز علمي بحثي يمتد الى دراسة الموضوعات السياسية و المجتمعية بصورة علمية و استراتيجية، فضلاً عن التركيز على القضايا والظواهر الحادثة والمحتملة قي الشأن المحلي والأقليمي والدولي ، ويتعامل مع باحثين من مختلف التخصصات داخل العراق وخارجه، وتحتضن بغداد المقر الرئيسي للمركز.

www.hcrsiraq.net

07810234002

hcrsiraq@yahoo.com

t.me/hammurabicrss

مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية

العراق - بغداد- الكرادة - العرصات الهندية-قربالسفارةالصينية